د. سوزي فريد احمد العزبي

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م):

بين الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية

د. سوزي فريد احمد العزبي[١]

الملخص :

تتناول هذه الدراسة الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦–١٩١١م) باعتبارها تحولًا مفصليًا في التاريخ الإيراني الحديث. فقد شكلت أول تجربة لإرساء نظام دستوري يحد من سلطة القاجاريين، ويؤسس لمجلس نيابي يعكس المشاركة الشعبية. وتوضح الدراسة أن الثورة جاءت نتيجة تفاعل معقّد بين عوامل داخلية، أبرزها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين عوامل خارجية تمثلت في التدخل الروسي والبريطاني والتأثيرات الفكرية العالمية. كما تتناول مسار الثورة منذ إقرار الدستور وتأسيس مجلس الشورى الوطني عام ١٩٠٦م، وصولًا إلى الصدام بين محمد علي شاه والبرلمان، الذي كشف الصراع العميق بين النزعة الاستبدادية الملكية والمطالب الإصلاحية. وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي والمقارنة النقدية للمصادر لفهم دلالات هذه الثورة وأثرها في إعادة تشكيل الفكر السياسي والاجتماعي الإيراني مطلع القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية: الثورة الدستورية الإيرانية – القاجاريون – مجلس الشورى الوطني – محمد علي شاه – النفوذ الأجنبي – الإصلاح السياسي.

Abstract:

This study examines the Iranian Constitutional Revolution (1906–1911) as a crucial turning point in modern Iranian history. It was the first serious attempt to curb Qajar absolutism and establish a constitutional system grounded in parliamentary representation and popular participation. The research argues that the revolution resulted from a complex interplay of internal factors—political, economic, and social

---

(١) باحثة في التاريخ الحديث والمعاصر

crises—and external pressures, notably Russian and British interference as well as global reformist ideas. It also traces the revolution's trajectory from the adoption of the constitution and the establishment of the National Consultative Assembly in 1906 to the confrontation between Mohammad Ali Shah and parliament, which highlighted the fundamental struggle between royal autocracy and constitutional reformism. Employing a historical-analytical and comparative critical approach, the study seeks to clarify the revolution's outcomes and its impact on reshaping Iranian political and social thought at the beginning of the twentieth century.

Keywords: Iranian Constitutional Revolution – Qajar Dynasty – National Consultative Assembly – Mohammad Ali Shah – Foreign influence – Political reform

المقدمة:

تُعدّ الثورة الدستورية الإيرانية من أبرز المحطات التاريخية التي شكّلت منعطفاً حاسماً في مسار الدولة القاجارية والمجتمع الإيراني على حد سواء. فقد مثلت هذه الثورة بداية انفتاح إيران على التجارب الدستورية الحديثة، ومحاولة جادة لتقييد الحكم المطلق للأسرة القاجارية بإنشاء برلمان وإصدار دستور يضمن مشاركة أوسع في صنع القرار.

وتبرز أهمية دراسة الثورة الدستورية الإيرانية في أنها شكّلت أول تجربة فعلية في العالم الإسلامي لصياغة دستور وإنشاء برلمان، كما تمثل مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية في إيران مطلع القرن العشرين، وتفسير مآلات التجربة الدستورية وتأثيرها في المسار اللاحق للدولة الإيرانية.

وتهدف هذه الدراسة إلى: تحليل الأزمات الداخلية التي عانت منها الدولة القاجارية ودورها في تفجير الثورة.، والكشف عن أثر التدخلات الأجنبية في تسريع وتيرة المطالب الإصلاحية. وتفسير طبيعة التفاعل بين الداخل والخارج في صياغة مسار الثورة، واستجلاء مكانة الثورة الدستورية في مسار تطور الفكر السياسي والاجتماعي الإيراني.

وتنطلق الدراسة من مجموعة من التساؤلات المركزية، هي: ما أبرز الأزمات الداخلية التي واجهتها الدولة القاجارية وكيف أسهمت في اندلاع الثورة؟، ما طبيعة التدخلات الأجنبية في إيران

قبيل الثورة، وكيف ساهمت في تعميق الأزمة الداخلية؟، كيف تداخلت العوامل الداخلية والخارجية في صياغة مسار الثورة الدستورية؟، إلى أي مدى نجحت الثورة في تحقيق أهدافها وإحداث تحول في البنية السياسية الإيرانية؟

إشكالية الدراسة: لقد عاشت إيران في ظل الحكم القاجاري أوضاعاً سياسية واقتصادية واجتماعية متدهورة، ترافقت مع تصاعد التنافس الدولي بين روسيا وبريطانيا على النفوذ في البلاد. وقد أدى هذا التداخل بين الأزمات الداخلية والضغوط الخارجية إلى بروز حركة احتجاجية واسعة، انتهت بإعلان الدستور في أغسطس ١٩٠٦. ومن هنا تطرح الدراسة إشكاليتها المركزية :إلى أي مدى مثّلت الثورة الدستورية الإيرانية نتاجاً لتفاعل الأزمات الداخلية مع الضغوط الخارجية، وكيف أعادت هذه الثورة تشكيل المشهد السياسي الإيراني؟

وتعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، الذي يقوم على رصد الوقائع والأحداث وربطها بسياقاتها الزمنية والسياسية، مع استخدام المنهج النقدي المقارن في التعامل مع المصادر والمراجع المحلية والأجنبية، بما يتيح تقييم مختلف التفسيرات المطروحة للثورة. ويسمح هذا الإطار المنهجي بفهم الثورة الدستورية بوصفها حصيلة تفاعل معقد بين الداخل والخارج، وكجزء من تحولات أوسع شهدها العالم الإسلامي في مطلع القرن العشرين.

أولًا: عوامل قيام الثورة الدستورية الإيرانية

أدت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران القاجارية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى تراكم حالة من السخط الشعبي، مهدت الطريق لانفجار الثورة الدستورية عام ١٩٠٦م. فمنذ تأسيس الدولة القاجارية[١] عام ١٧٩٥م على يد آغا محمد خان القاجاري[٢]، تميزت

(١) القاجاريون إحدى القبائل التركية التي نزحت من موطنها الأصلي في آسيا الوسطى إبّان عهد جنكيز خان، وانتقلت أولاً إلى أرمينيا ثم إلى البلاد الإسلامية. وقد كانت قبائل آل قاجار من بين القبائل التركية التي دعمت قيام الدولة الصفوية. وفي العهد الصفوي قام الشاه عباس الكبير بنقل القاجاريين من أرمينيا وتوزيعهم على ثلاث مناطق: فأسكن طائفة منهم في كرجستان، وأخرى في مرو، وثالثة في استراباد، وكانت الأخيرة هي الأكثر نفوذًا في التاريخ الإيراني. محمد وصفي أبو مقلي: إيران " دراسة عامة " الأمارات، منشورات مركز الخليج العربي، العدد ٢٤ ، ١٩٨٥، ص ٢٧٤

(٢) آغا محمد خان القاجاري (١٧٤٢–١٧٩٧م) هو مؤسس الدولة القاجارية في إيران وأول شاهٍ لها بعد تتويجه عام ١٧٩٦م. تميز حكمه بالقسوة والصرامة، حيث عمل على إعادة توحيد إيران بعد مرحلة الفوضى التي

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م)

بنيتها السياسية بضعف المؤسسات، وتركيز السلطة في يد الأسرة الحاكمة، مع عجزها عن مواكبة متغيرات العصر الحديث، كما ارتبط النظام القاجاري بعلاقات مالية مرهقة مع القوى الأوروبية، الأمر الذي انعكس مباشرة على الأوضاع المعيشية للشعب[١] .

ويمكن تفسير اندلاع الحركة الدستورية الإيرانية في ضوء مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، حيث ارتبطت العوامل الداخلية بواقع المجتمع القاجاري، في حين تمثلت العوامل الخارجية في التدخلات الأجنبية، وقد شكّل كلا الجانبين قوة دافعة مباشرة نحو الثورة.

أولاً: عوامل قيام الثورة الدستورية

الأزمات الداخلية : تجلّت أبرز الأزمات الداخلية في ثلاثة محاور رئيسية:

١. **الأزمة الاقتصادية:** عانت الدولة القاجارية من عجز مالي مزمن، دفع حكامها إلى بيع الامتيازات الاقتصادية للأجانب مقابل قروض أو عوائد محدودة، مثل امتياز التبغ (١٨٩٠) وامتياز النفط لاحقاً، مما أدى إلى سيطرة الشركات البريطانية والروسية على موارد البلاد. وقد ساهم ذلك في تدهور الزراعة والتجارة المحلية وارتفاع معدلات البطالة والفقر[٢] .

٢. **الأزمة الاجتماعية:** تفاقمت الفوارق الطبقية بين النخب المرتبطة بالقصر القاجاري من جهة، وشرائح التجار، والطلاب، ورجال الدين، والطبقات الشعبية من جهة أخرى. وقد

أعقبت سقوط الدولة الصفوية، وتمكن من إخضاع خصومه في أذربيجان وخراسان وجورجيا. انتهى حكمه باغتياله في شوشا بالقوقاز عام ١٧٩٧م، تاركًا الأساس لأسرة قاجارية حكمت إيران حتى ١٩٢٥م.

Abbas Amanat, Iran: A Modern History, Yale University Press, 2017, p. 175, Peter Avery, Modern Iran: The Dialectics of Continuity and Change, Routledge, 1991, p. 126.

(١) أفاري، منصور. الثورة الدستورية في إيران: الجذور والتطورات. ترجمة: أحمد القاسمي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩، ص. ٤١.

(٢) مستوفي، محمد علي. تاريخ إيران السياسي والاقتصادي في العصر القاجاري. طهران: دار الثقافة والطباعة، ١٩٨٩. ص. ١٣٤.

لعبت هذه الفئات، ولا سيما التجار ورجال الدين، دورًا محوريًا في تأطير الغضب الاجتماعي ضمن حركة إصلاحية تطالب بالحد من الاستبداد الملكي[١].

٣. **الأزمة السياسية:** اتسم الحكم القاجاري بالاستبداد وضعف الكفاءة الإدارية، إضافة إلى غياب مؤسسات رقابية وتشريعية، مما جعل الدولة عاجزة عن تلبية احتياجات المجتمع أو مواجهة الضغوط الخارجية. وقد دفع هذا الوضع النخب الفكرية الجديدة إلى المطالبة بإنشاء برلمان ودستور يحد من سلطات الشاه[٢] .

ثانياً: العوامل الخارجية

إلى جانب الأزمات الداخلية، كان للتدخلات الأجنبية أثر مباشر في دفع الحركة الدستورية:

١. **التغلغل الروسي والبريطاني:** شهدت إيران في أواخر القرن التاسع عشر تنافساً حاداً بين الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية البريطانية، حيث سعت كل منهما إلى بسط نفوذها على الأراضي الإيرانية باعتبارها منطقة استراتيجية بين الهند وآسيا الوسطى. وقد أدت هذه المنافسة إلى اقتسام فعلي لمناطق النفوذ عبر الامتيازات الاقتصادية والاتفاقيات السياسية، ما عمّق فقدان السيادة الوطنية وأثار مشاعر الغضب الشعبي[٣].

٢. **تأثير الحركات الإصلاحية العالمية:** أسهمت ثورة ١٩٠٥ الروسية والاحتجاجات الدستورية في الدولة العثمانية في إلهام المثقفين الإيرانيين، الذين سعوا إلى إدخال إصلاحات مماثلة تحد من سلطة الشاه وتبني مؤسسات دستورية[٤].

يتضح مما سبق أنّ اشتعال الثورة الدستورية الإيرانية لم تكن حدثًا عابرًا أو نتيجة لعامل واحد بعينه، بل جاءت ثمرةً لتفاعل معقّد بين أزمات داخلية متراكمة وضغوط خارجية متزايدة. فقد

---

(١) إبراهيمي، محمد حسن. الحركة الدستورية الإيرانية: دراسة في الصراع الداخلي والإصلاحات السياسية. طهران: دار الدراسات الإيرانية، ٢٠٠٢، ص. ٧٧.

(٢) كاظم زاده، حسين. تاريخ إيران السياسي الحديث: من القاجاريين إلى الدستورية. طهران: دار النهضة الإيرانية، ١٩٦١، ص. ٢١٧..

(٣) أفاري، منصور. الثورة الدستورية في إيران: الجذور والتطورات. ترجمة: أحمد القاسمي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩، ص. ٤٦.

(٤) كيرزن، فيكتور. تاريخ إيران والسياسة في الشرق الأوسط. لندن: مطبعة جامعة أكسفورد، ١٨٩٢، ص. ٢١٢.

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م)

شكّلت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والفوارق الاجتماعية العميقة، والاستبداد السياسي القاجاري قاعدةً خصبة لتنامي الاحتجاجات الشعبية، بينما ساهم النفوذ الأجنبي والتأثيرات الفكرية العالمية في إعطائها زخمًا إضافيًا وشرعيةً أوسع. ومن هنا يمكن القول إن الثورة الدستورية عام ١٩٠٦م كانت محطة مفصلية في التاريخ الإيراني الحديث، إذ دشّنت أول محاولة جادة لإقامة نظام سياسي قائم على المشاركة الشعبية والرقابة البرلمانية، وفتحت الباب أمام مسار طويل من الصراع بين الاستبداد والإصلاح استمر أثره في الحياة السياسية الإيرانية لعقود لاحقة.

ثانيا: الثورة الدستورية الأولي

تضافرت هذه العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل حركة احتجاجية واسعة قادها رجال الدين والتجار والنخب الفكرية. وبعد موجة من الإضرابات والاعتصامات، اضطر مظفر الدين شاه القاجاري إلى إصدار فرمان دستوري في ٥ أغسطس ١٩٠٦م، أعلن فيه إنشاء مجلس الشورى الوطني وإعداد دستور يحدد صلاحيات الملك ويضمن مشاركة الشعب في الحكم [١]. وبذلك، دخلت إيران مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، إذ كانت الثورة الدستورية أول تجربة فعلية لبناء نظام سياسي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة البرلمانية.

وعقدت أول جلسة للمجلس النيابي فى ٧ أكتوبر عام ١٩٠٦م فى قصر جلستان حضرها مظفر الدين شاه، كما دعي لحضورها الوزراء والسفراء والقناصل الأجانب وعدد من الأعيان والفقهاء، ولم يلبث مظفر الدين شاه أن توفي بعدها بقليل [٢]، ليخلفه ابنه محمد على شاه فى يناير ١٩٠٧ فى حكم البلاد، الذي أيد الدستور فى بادئ الأمر، فقام بإقرار القانون الأساسي للدستور الذي سبق أن وقع عليه والده من قبل ووعد بالسير وفقا لبنوده [٣] .

وترى الباحثة أنّ محمد علي شاه، الذي خلف والده مظفر الدين شاه بعد وفاته عام ١٩٠٧م، كان ينظر بعين الريبة إلى التجربة الدستورية الناشئة. فقد اعتقد أنّ الإصلاحات التي أرسى والده دعائمها لم تكن سوى إجراءات شكلية ذات طابع صوري، لا تمسّ جوهر السلطة المطلقة التي احتكرتها الأسرة القاجارية طوال عقود. كما تصوّر أنّ والده لم يُقدِم على إصدار

---

(١) كاظم زاده، حسين. تاريخ إيران السياسي الحديث: من القاجاريين إلى الدستورية. طهران: دار النهضة الإيرانية، ١٩٦١، ص ٢٢٠.

(٢) عبد الله رازي : تاريخ كامل إيران ، تهران ، آبماه ، ١٣٦٧ هـ . ش ص ص ٣٣ – ٣٤

(٣) محمد علاء الدين منصور: تاريخ إيران ما بعد الإسلام، القاهرة، دار الثقافة، د.ت ، ص ٨٤٥ .

الدستور وإنشاء مجلس الشورى الوطني إلا بغرض امتصاص غضب المعارضة وتهدئة الحراك الشعبي، دون نية حقيقية لإحداث تحول سياسي جذري[١]

غير أنّ الأحداث سرعان ما كشفت محدودية هذا التصوّر، إذ اصطدم محمد علي شاه بواقع جديد يتمثل في تنامي الوعي السياسي لدى فئات اجتماعية مختلفة، كالتجار ورجال الدين والطلاب، الذين وجدوا في الدستور وسيلة لتقييد سلطات الملك. كما أظهرت التطورات سوء تقديره للموقف السياسي وعدم إدراكه العميق للتحولات التي طرأت على المجتمع الإيراني، خاصةً نتيجة انفتاحه على الأفكار الغربية الحديثة وانتشار الصحافة والمدارس الحديثة، مما ساهم في رفع مستوى الوعي العام وتعزيز المطالبة بالحقوق السياسية [٢] .

وبذلك، لم يعد بإمكان محمد علي شاه تجاهل حقيقة أنّ الإصلاحات الدستورية لم تكن مجرد تنازلات مؤقتة، بل كانت تعبيرًا عن تحوّل بنيوي في الفكر السياسي والاجتماعي الإيراني، يهدّد بشكل مباشر أسس الاستبداد القاجاري[٣] . وسرعان ما دخل الشاه في صدام متصاعد مع المجلس النيابي، أخذت حدته تتزايد يومًا بعد يوم، وتمحور هذا الصراع حول مسألة تحديد السلطات وصلاحيات كلٍّ من السلطتين: التشريعية ممثلة في المجلس النيابي، والتنفيذية ممثلة في الشاه والوزارات. فقد بادر النواب بطرح مشاريع القوانين الأساسية المكملة لمبادئ الدستور، مؤكدين على عدم التراجع عن أيٍّ من مواده.

وقد تضمّن الجزء الأول من هذه القوانين "ميثاق الحقوق المدنية"، الذي نصّ على المساواة أمام القانون، والحماية من الاعتقال التعسفي، وحرية تكوين الجمعيات وإصدار الصحف[٤]، كما رسّخ الميثاق مبدأ "الفصل بين السلطات"، غير أنه منح السلطة التشريعية موقعًا متفوقًا على حساب السلطة التنفيذية؛ إذ مُنح المجلس النيابي حق تعيين الوزراء وفصلهم ومحاكمتهم بتهمة

---

(١) أفاري، منصور. الثورة الدستورية في إيران: الجذور والتطورات. ترجمة: أحمد القاسمي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩، ص. ٨٥.

(٢) مستوفي، محمد علي. تاريخ إيران السياسي والاقتصادي في العصر القاجاري. طهران: دار الثقافة والطباعة، ١٩٨٩. ص. ٢١١، كاظم زاده، حسين. تاريخ إيران السياسي الحديث: من القاجاريين إلى الدستورية. طهران: دار النهضة الإيرانية، ١٩٦١، ص ٢٣٣.

(٣) إبراهيم تقي إبراهيمي، الثورة الدستورية في إيران، طهران: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٢، ص. ٩٦.

(٤) عباس أمانات، إيران: تاريخ حديث، ترجمة: بدر الرفاعي، الكويت: عالم المعرفة، ٢٠١٩، ص. ٣٧٩.

"التقصير والإهمال". وإلى جانب ذلك، أُلزم الشاه بأداء قسم اليمين أمام النواب، بما يعني – ولو على نحو شكلي – خضوعه لإرادة المجلس النيابي[١]، ومن ثمّ، تحوّل الصدام بين الشاه والمجلس إلى مواجهة بنيوية بين نزعة استبدادية متجذرة ورغبة إصلاحية دستورية آخذة في التوسع.

وقد أثارت هذه النصوص توتّرًا عميقًا مع الشاه، الذي رأى فيها انتقاصًا من سلطته التقليدية وتقييدًا مباشرًا لصلاحيات التاج. وبذلك تحوّلت محاولة النواب لترسيخ المبادئ الدستورية إلى عامل إضافي في تعميق أزمة الثقة بين الطرفين، الأمر الذي عجّل بقرار محمد علي شاه استخدام القوة لإلغاء النظام الدستوري لاحقًا[٢] .

وقد تضمّن الجزء الأول من هذه القوانين "ميثاق الحقوق المدنية"، الذي نصّ على ضمان المساواة الكاملة بين المواطنين أمام القانون، والحماية من الاعتقال التعسفي، إضافة إلى كفالة حرية تكوين الجمعيات وإصدار الصحف. وفي حين أرسى الميثاق مبدأ "الفصل بين السلطات"، فإنه منح موقع الصدارة للسلطة التشريعية على حساب السلطة التنفيذية؛ إذ نصّت القوانين الأساسية على تمكين المجلس النيابي من حق تعيين الوزراء وفصلهم ومحاكمتهم بتهمة "التقصير والإهمال". كما أُلزم الشاه بأداء اليمين الدستورية أمام النواب، بما يعكس – ولو بصورة شكلية – خضوعه لإرادة المجلس النيابي. وقد ورد في ديباجة الدستور أنّ الملك ليس سوى "هبة من الشعب"، في تعبير واضح عن ترسيخ سيادة الأمة على السلطة الملكية[٣].

وترى الباحثة أنّ تلك المواد قد أثارت حفيظة الشاه، ولا سيما النص الذي جاء في مقدمة الدستور مؤكّدًا أنّ "الملك هبة من الشعب". فقد حمل هذا المبدأ دلالة سياسية عميقة، إذ أضفى على شرعية العرش طابعًا تعاقديًا مشروطًا، بما يعني أنّ الشعب يمتلك – نظريًا – حق سحب هذه "الهبة" ومنحها لغيره متى ما عجز الشاه عن صونها والحفاظ عليها. وقد أدرك محمد علي شاه ما ينطوي عليه هذا النص من تهديد مباشر لاستمرار أسرة القاجار في الحكم، الأمر الذي زاد من

)[1] (Edward G. Browne, The Persian Revolution of 1905–1909, Cambridge University Press, 1910, p. 285.

([2]) Cronin, Stephanie. The Making of Modern Iran: State and Society under the Qajars. London: Routledge, 2013, p. 54

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أ.س.ج ، محفظة ١٢٠٦، ملف ١٤ / ٢٠/ ١ ، تقرير من سفارة مصر بطهران إلى وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٣١/٨/٢١ .

توجّسه تجاه المجلس النيابي. وإزاء هذا الوضع، لم يجد الشاه بُدًّا من الدخول في مواجهة مباشرة مع النواب لإثبات قوته وسطوته، خاصة بعد أن لمس تمسّكهم بالدستور وبنوده وعدم استعدادهم للتراجع عنها[١] .

نكايةً في المجلس النيابي، أقدم محمد علي شاه على إقالة رئيس الوزراء "مشير الدولة"، في خطوة عكست رغبته في تقويض استقلالية المجلس وإضعاف نفوذه. ثم بادر إلى استدعاء ميرزا علي أصغر خان، الملقّب بـ"أمين السلطان"، من أوروبا وتعيينه رئيسًا للوزراء [٢]، متجاهلًا بذلك إرادة النواب ورافضًا لمعارضة الرأي العام الشعبي الذي كان ينظر إلى أمين السلطان باعتباره رمزًا للفساد والتبعية للقوى الأجنبية؛ لقد مثّلت هذه الخطوة تحديًا مباشرًا لشرعية المجلس، ورسالة واضحة بأن الشاه عازم على استعادة زمام السلطة التنفيذية ولو على حساب الإرادة الدستورية والشعبية[٣].

وفي خضم هذا التصعيد السياسي، ثارت الجمعيات السرية[٤] المناهضة للشاه في مختلف الأقاليم، وكان أبرزها **جمعية تبريز** في أذربيجان، التي رفضت مرسوم الشاه وعارضته بشكل علني. وقد أعلنت الجمعية أهدافها في تحدٍّ مباشر لسلطة العرش[٥] ، حيث ركّزت على مطلب جوهري تمثل في ضمان حق الانتخاب العام والاقتراع السري لجميع أبناء الشعب، ولم تقتصر مطالبها على الإصلاح السياسي فحسب، بل صاغت برنامجًا متكاملاً للحريات أطلقت عليه اسم "**الحريات**

)1(Abbas Amanat, Iran: A Modern History, Yale University Press, 2017, p. 379, Stephanie Cronin, Iran’s Constitutional Revolution: Popular Politics, Cultural Transformations and Transnational Connections, Routledge, 2013, p. 54

(٢) مي محمد الخليفة: سبز آباد ورجال الدولة البهيه ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦٤ .

) 3 (Abbas Amanat, Iran: A Modern History, Yale University Press, 2017, p. 380, Edward G. Browne, The Persian Revolution of 1905–1909, Cambridge University Press, 1910, p. 288

(٤) ظهرت فى تلك الفترة عدة جمعيات سرية فى مختلف أنحاء البلاد مثل جمعية تبريز التي تطورت فيما بعد إلى أحزاب معلنه (دار الوثائق القومية، وثائق وزارة الخارجية، أ .س .ج محفظة ١٢٠٦، ملف ١٤ / ٢٠/ ١ ، تقرير سياسي من السفارة المصرية بطهران إلى وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٢١ / ٨/ ١٩٣١.

(٥) كمال مظهر احمد: دراسات في تاريخ إيران الحديث، بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٨٥، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠

السبع"[١]، شمل: حرية التعبير، وحرية الاجتماع والخطابة، وحرية تأسيس الجمعيات والأحزاب، إلى جانب المطالبة بالاستيلاء على أراضي الشاه وشراء أراضي كبار الإقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين، وتحديد يوم العمل بثماني ساعات، وإصلاح النظام الضريبي على أساس نسبي تصاعدي يتفق مع ثروة الفرد ومكانته، وأخيرًا إقرار التعليم المجاني[٢].

إن هذا البرنامج يكشف بجلاء عن انتقال الحركة الدستورية من مجرد الدفاع عن البرلمان في وجه الشاه إلى تبني رؤية أشمل لإعادة صياغة النظام السياسي والاجتماعي في إيران. فهو يعكس من جهةٍ تأثير الأفكار الثورية الأوروبية التي وصلت إلى النخب الإيرانية عبر القوقاز وإسطنبول، ومن جهة أخرى تجاوبًا مع معاناة الفلاحين والطبقة العاملة الناشئة. وبذلك، شكّلت جمعية تبريز نموذجًا راديكاليًا داخل الثورة الدستورية، يربط بين الإصلاح السياسي والديمقراطية الاجتماعية، الأمر الذي زاد من قلق الشاه وحلفائه من الروس على مستقبل النظام القاجاري[٣] .

وعليه يمكن القول إن أهداف الجمعيات السرية، ولا سيما في أذربيجان، قد تأثرت تأثرًا مباشرًا بالأفكار الثورية التي اجتاحت روسيا في مطلع القرن العشرين، خاصة بعد ثورة ١٩٠٥ الروسية وما حملته من شعارات حول الحرية والعدالة الاجتماعية. فقد كان لإيران حدود واسعة ومفتوحة مع القوقاز، الأمر الذي جعلها ممرًا رئيسًا لتسرّب هذه الأفكار إلى الداخل الإيراني، حيث تلاقت مع مشاعر التذمّر من الاستبداد القاجاري وتردي الأوضاع الاقتصادية، وساهم النفوذ الروسي المتغلغل في بنية الدولة القاجارية – سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا – في تعزيز هذا التفاعل، إذ رأى الإيرانيون في روسيا نموذجًا قريبًا وملموسًا لصراع شعبي ضد الاستبداد، مما جعل الجمعيات تتبنى شعارات ذات بعد اجتماعي راديكالي مثل الإصلاح الضريبي، وتوزيع الأراضي، وتحديد ساعات العمل، فضلًا عن المطالبة بالحريات السياسية والمدنية.

([1]) Abbas Amanat, Iran: A Modern History, Yale University Press, 2017, p. 381.

([2]) Edward G. Browne, The Persian Revolution of 1905–1909, Cambridge University Press, 1910, p. 301., Stephanie Cronin, Iran's Constitutional Revolution: Popular Politics, Cultural Transformations and Transnational Connections, Routledge, 2013, pp. 59–60

([3]) Abbas Amanat, Iran: A Modern History, Yale University Press, 2017, p. 381.

في هذا السياق، جاءت سياسات محمد علي شاه لتصب الزيت على النار، إذ رفض الاستجابة لمطالب الجمعيات والمجلس النيابي، وتمسّك بعدد من مستشاريه الروس الذين كانوا موضع سخط شعبي. وكان أبرز هؤلاء العقيد **فلاديمير لياخوف** [١] **(Liakhoff)** ، قائد لواء القوزاق الإيراني[٢]، الذي عُيّن بدعم مباشر من البلاط وبإيعاز روسي وقد مثّل لياخوف في الوعي الشعبي الإيراني رمزًا مباشرًا للتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي[٣]، حيث ارتبط اسمه بالاعتماد المتزايد للشاه على القوزاق – وهم قوة عسكرية أسسها الروس أصلًا – لقمع الحركة الدستورية[٤].

لقد مثّل هذا الارتهان لروسيا ولقائد عسكري أجنبي إهانةً إضافية لكرامة القوى الدستورية، ورسّخ قناعة لدى الجمعيات الثورية في تبريز وغيرها بأن الصراع لم يعد مقتصرًا على مواجهة الشاه وحده، بل بات أيضًا معركة ضد النفوذ الأجنبي الذي يحمي عرش القاجار[٥]. وقد تجلّت ذروة هذا المسار في **قصف البرلمان في يونيو ١٩٠٨**، حين قاد لياخوف قوات القوزاق بأمر مباشر من الشاه، فهدم مبنى المجلس النيابي واعتقل عدداً من قادته. ومن هنا بات اسم لياخوف مرتبطًا ليس فقط بقمع الحركة الدستورية، وإنما أيضًا بوصم النظام القاجاري كله بالارتهان للروس، وهو ما منح

---

١ - دار الوثائق القومية : وثائق وزارة الخارجية أ.س .ج محفظة ١٢٠٦ ملف ١٤/ /١/٢٠ ، تقرير سياسي من سفارة مصر بطهران الى وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٢١ / ٨/ ١٩٣١

٢ - قوات القوزاق : أسست فى عهد ناصر الدين شاه عام ١٨٧٩ م ، علي نسق قوات القوزاق الموجودة فى روسيا وشكلت في أول الأمر من ثلاث كتائب وعهد بقيادتها للضباط الروس .

George Lenczowski , Lran Under The Phlavis , Hoover Institution Press , London , 1978 , p 390

)[3] (Abbas Amanat, Iran: A Modern History, Yale University Press, 2017, pp. 383–384.

)[4] (Edward G. Browne, The Persian Revolution of 1905–1909, Cambridge University Press, 1910, p. 310.

)[5] (Afary, Janet. The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911: Grassroots Democracy, Social Democracy, and the Origins of Feminism. New York: Columbia University Press, 1996, p. 182.

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م)

الجمعيات الثورية زخمًا شعبيًا إضافيًا في دعوتها للجهاد ضد الاستبداد الداخلي والتدخل الأجنبي معًا[١] .

تبرز الثورة الدستورية الإيرانية كتعبير عن تفاعل العوامل الداخلية والخارجية، إذ فرضت مطالب رجال الدين والتجار والنخب الفكرية إصدار فرمان دستوري وإنشاء مجلس الشورى الوطني عام ١٩٠٦م. ومع صعود محمد علي شاه، اتضح صدام بين نزعة استبدادية متجذرة ورغبة شعبية وإصلاحية متنامية، خاصة بعد إقرار القوانين الأساسية وميثاق الحقوق المدنية ومبدأ أن الملك "هبة من الشعب". وقد أظهرت الجمعيات السرية، مثل جمعية تبريز، أن الثورة امتدت لتشمل الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، في حين عزز التدخل الأجنبي، خصوصًا الروسي، حدة الصراع. وبذلك مثلت هذه المرحلة نقطة تحول مهمة في تاريخ إيران الحديث، وأكدت حدود السلطة المطلقة أمام إرادة الشعب ووعي المجتمع.

ثالثا: الثورة الدستورية الثانية وعزل الشاه

مع مطلع عام ١٩٠٩م شهدت الأزمة الدستورية في إيران تحوّلاً نوعياً، إذ انتقل الصراع بين الشاه محمد علي القاجاري ومؤيّدي الدستور بقيادة كبار علماء الدين من مستوى الصراعات السياسية والتصريحات العدائية المتبادلة إلى مستوى أكثر خطورة. فقد أخذت المواجهة طابعاً دموياً عندما أقدم أحد النشطاء المؤيدين للدستور ويدعى عباس آغا نامي على اغتيال رئيس الوزراء ميرزا علي أصغر خان أمين السلطان أمام المحكمة في طهران [٢]. شكّل هذا الاغتيال صدمة كبيرة في المشهد السياسي الإيراني، وأدى إلى إصدار حكم سريع بإعدام الفاعل. غير أن إعدام نامي لم يوقف موجة الغضب الشعبي، بل تحوّل إلى شرارة فجّرت موجة واسعة من الاضطرابات، إذ خرجت تظاهرات عارمة عمّت المدن الإيرانية حداداً عليه، واحتشد آلاف من مؤيّدي الدستور أمام

)[1] (Abbas Amanat, Iran: A Modern History, Yale University Press, 2017, pp. 383–384.

(٢) سيد جلال الدين مدني : تاريخ سياسي معاصر إيران، جـ١ ، طهران ، دفتر انتشارات إسلامي وايسته بجامعة مدرسين حوزة قم ، ١٣٦٦ ، هـ. ش ، ص ٦٠ .

مبنى مجلس الشورى الوطني على مدى ثلاثة أيام متواصلة، ما جعل الأزمة السياسية تدخل مرحلة من التوتر الحاد بين طرفي الصراع [١].

هذا الحدث كشف عن عمق الهوة بين السلطة الملكية والقوى الاجتماعية والسياسية الداعمة للمشروع الدستوري، حيث لم يعد الخلاف محصوراً في نطاق المؤسسات الرسمية أو القنوات السياسية التقليدية، بل انفتح على الشارع الشعبي واتخذ شكل صدام مباشر. كما أبرز أن جذور الثورة الدستورية لم تكن مجرد رد فعل على هيمنة الشاه، بل أيضاً انعكاساً لحراك اجتماعي أوسع رافض لسياسات الاستبداد والتبعية للقوى الأجنبية، وهو ما مهّد الطريق لاحقاً لتصعيد الأحداث وصولاً إلى عزل الشاه نفسه في صيف العام ذاته[٢].

مع تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران مطلع القرن العشرين، بلغت الأزمة بين الشاه محمد علي القاجاري والقوى الدستورية ذروتها بمحاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفته في الأول من يونيو ١٩٠٨م، والتي مثلت نقطة تحول حاسمة في مسار الثورة الدستورية[٣]. فقد كشفت هذه المحاولة عن عمق الهوة بين النظام الملكي القاجاري والقوى الاجتماعية والسياسية التي كانت تطالب بتفعيل الدستور وضمان الحريات العامة، الأمر الذي أدى إلى اندلاع صدامات قوية ومباشرة بين الطرفين، وتصاعدت نيران الثورة بصورة غير مسبوقة[٤].

إن خطورة هذه المرحلة لم تكن مقصورة على الداخل الإيراني فحسب، بل تجاوزته إلى الحسابات الإقليمية والدولية. فقد كانت إيران آنذاك مسرحاً لتنافس استعماري محموم بين روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى، اللتين كانتا تعتبران استقرار البلاد شرطاً ضرورياً لحماية مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية، سواء في المواصلات نحو الهند بالنسبة لبريطانيا، أو في النفوذ شمال

---

(١) عبد الرحمن، أحمد .*الثورة الدستورية في إيران ١٩٠٥–١٩١١م* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣. صـ ١٤٥–١٧٨؛ غفوري، محمد رضا .*الثورة الدستورية في إيران: جدليات الداخل والخارج* . طهران: منشورات جامعة طهران، ٢٠١٢، ص ١٤٥، أفشاري، علي .*الحركة الدستورية الإيرانية: دراسة في الفكر السياسي والاجتماعي* .طهران: مركز الدراسات السياسية، ٢٠٠٦، ص ٢١٣.

(٢) أمانت، عباس .إيران: تاريخ حديث .ترجمة: عبد الإله الملاح. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧، ص ٤١٢.

٣ - عبد العزيز نوار ، تاريخ الشعوب الإسلامية، القاهرة ، دار الفكر العربي ، د.ت ، ص ٤٧٢ .

(٤) أفشار، إيرج .*تاريخ مشروطيت إيران* .طهران: نشر طوس، ١٩٨٩، ص ٢١٣.

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م)

إيران بالنسبة لروسيا. ومع تسارع الأحداث وخشية انفلات زمام الأمور، تحركت هاتان الدولتان للتدخل السياسي والدبلوماسي بشكل مباشر[١] .

فقد أوعز السفيران البريطاني والروسي في طهران إلى الشاه بضرورة التهدئة والتراجع عن سياسة العنف المفرط تجاه القوى الوطنية، مذكرين إياه بأن استقرار الحكم لن يتأتى إلا باحترام الدستور وإعادة المجلس النيابي إلى الانعقاد باعتباره مؤسسة تمثل الشعب، فضلاً عن التوقف عن ممارسات التعدي على الحقوق الدستورية [٢]. إلا أنّ هذه التوصيات، رغم ما حملته من ضغط ديبلوماسي، لم تكن خالية من المصالح، إذ لم يكن هدف القوى الأجنبية نصرة الحركة الدستورية بقدر ما كان الحفاظ على التوازن السياسي ومنع اندلاع فوضى تهدد مصالحهما الحيوية في المنطقة.

وبذلك، يظهر أن محاولة اغتيال الشاه وما تلاها من انفجار داخلي دفعت القوى الأجنبية إلى التدخل المباشر في مسار الثورة، وهو تدخل ساهم من جهة في إبطاء اندفاع النظام القاجاري نحو القمع، لكنه من جهة أخرى وضع الحركة الوطنية أمام معضلة التوفيق بين طموحاتها في الاستقلال والسيادة وبين واقع النفوذ الأجنبي المتغلغل في مفاصل السياسة الإيرانية.

بعد تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية في إيران، اتخذ الشاه محمد علي القاجاري إجراءات أكثر عنفًا في مواجهة الحركة الدستورية، إذ دعا المجلس النيابي إلى الانعقاد مجددًا في أبريل ١٩٠٩م تحت ضغوط بريطانية وروسية، إلا أن هذه الخطوة لم تكن كافية لتهدئة المعارضة المتصاعدة. فالمجتمع الإيراني، الذي كان يعيش حالة من الغليان السياسي منذ أحداث يونيو ١٩٠٨م، لم يعد يثق بوعود الشاه أو باستجابته الحقيقية لمطالب الحركة الدستورية [٣].

وبدلًا من اتباع نهج إصلاحي، اختار الشاه سياسة القمع المباشر، فأصدر أوامره إلى العقيد الروسي "فلاديمير لياخوف"، قائد الفرقة القوزاقية في طهران، بقصف مبنى المجلس النيابي بالمدافع في ٢٣ يونيو ١٩٠٨م. وقد شكّلت هذه الخطوة نقطة تحول مفصلية في مسار الثورة،

---

(1) Avery, Peter; Hambly, Gavin; & Melville, Charles. The Cambridge History of Iran, Vol. 7: From Nadir Shah to the Islamic Republic. Cambridge: Cambridge University Press, 1991

(٢) كاظم زاده، فريدون. تاريخ انقلاب مشروطيت إيران. طهران: بنگاه ترجمه ونشر كتاب، ١٩٦١، ص٢٤٣.

(3) Avery, Peter. Modern Iran. London: Routledge, 1991, p. 123.

حيث أغلقت أبواب التسوية السياسية وأدخلت البلاد في دوامة صراع دموي مفتوح [١] . تزامن ذلك مع اعتقال عدد من أبرز قادة الحركة الوطنية من العلماء والوجهاء، وفي مقدمتهم السيد محمد طباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني، مما عمّق من أزمة الشرعية التي واجهها النظام القاجاري، وأثار موجة غضب عارمة في الشارع الإيراني[٢] .

وبينما كانت العاصمة طهران خاضعة لسيطرة قوات الشاه وقمعه العنيف، انفجرت شرارة الحرب الأهلية في مدن الأقاليم مثل تبريز ورشت وأصفهان، حيث تمكن الثوار من طرد القوات الحكومية وإعلان إدارات محلية لإدارة شؤون المدن المحررة. ففي تبريز على سبيل المثال، لعبت القيادات المحلية دورًا بارزًا في تنظيم المقاومة المسلحة ضد قوات الشاه، وهو ما يشير إلى درجة عالية من التنسيق والتنظيم بين قادة الثورة في مختلف الأقاليم الإيرانية [٣]. كما سعت هذه القيادات إلى تشكيل قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن مكتسبات الثورة، الأمر الذي عزز من الطابع العسكري للحركة الدستورية في مرحلتها الثانية [٤] .

إن توسع رقعة المقاومة المسلحة، وتنامي الوعي الثوري، والانتقال من المواجهات المحدودة إلى حرب أهلية شاملة، كلها عوامل أسهمت في إنهاك النظام القاجاري وإضعاف سلطته المركزية. وبذلك، لم يعد قمع المعارضة ممكنًا بالوسائل التقليدية، بل أدى إلى نتائج عكسية عجلت بعزل الشاه نفسه في العام التالي (١٩٠٩م)، وهو ما شكّل انتصارًا سياسيًا حاسمًا للحركة الدستورية ومؤشراً على انتقال إيران إلى مرحلة جديدة من تاريخها السياسي [٥] .

)1 (Afary, Janet. The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911: Grassroots Democracy, Social Democracy, and the Origins of Feminism. New York: Columbia University Press, 1996, p. 178.

)2 (Abrahamian, Ervand. Iran Between Two Revolutions. Princeton: Princeton University Press, 1982, p. 182.

)3 (Afary, Janet. The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911: Grassroots Democracy, Social Democracy, and the Origins of Feminism. New York: Columbia University Press, 1996, p. 182.

)4 (Avery, Peter. Modern Iran. London: Routledge, 1991, p. 127.

)5 (Abrahamian, Ervand. *Iran Between Two Revolutions*. Princeton: Princeton University Press, 1982, p. 81.

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م)

بعد أن نجحت القوى الثورية في تنظيم صفوفها داخل المدن الإيرانية المختلفة، وخصوصاً في تبريز وأصفهان ورشت، أخذت هذه القوى في التوجه نحو العاصمة طهران باعتبارها مركز الحكم والشرعية السياسية. وقد شكّلت هذه التحركات منعطفاً حاسماً في مسار الثورة الدستورية، إذ لم يعد الصراع مقتصراً على الأقاليم أو المواجهات الموضعية، بل اتخذ طابعاً قومياً يستهدف قلب السلطة المركزية[١].

تمكنت قوات الثوار من دخول طهران **في ١٢ يوليو ١٩٠٩م** بعد معركة محدودة مع القوات الملكية التي كانت لا تزال موالية للشاه. ويرجع ضعف مقاومة هذه القوات إلى تآكل شرعية محمد علي شاه بعد قصفه المجلس النيابي في العام السابق، وفقدانه التأييد الشعبي والديني والتجاري الذي كان يمثل ركيزة الحكم القاجاري[٢]، وبمجرد دخول طهران، سارع محمد علي شاه إلى طلب اللجوء إلى **السفارة الروسية** في ١٤ يوليو ١٩٠٩م، وهو ما عكس عمق ارتباطه بالدعم الأجنبي، وعجزه عن مواجهة الحركة الدستورية المتنامية داخلياً [٣].

بعد استيلاء الثوار على العاصمة، اجتمع ممثلو القوى الثورية من مختلف المدن مع عدد من الفقهاء والتجار ورجال الإصلاح، واتفقوا على تشكيل **مجلس أعلى** من عشرين عضواً، يمثلون الجماعات المشاركة في الثورة. كان هذا المجلس بمثابة هيئة انتقالية لتولي إدارة شؤون الدولة في ظل فراغ السلطة، ووضع أسس جديدة للحكم تقوم على تفعيل الدستور وإعادة إحياء الحياة النيابية[٤].

إن هذا التطور يكشف عن مظهرين أساسيين في مسار الثورة:

)1 (Amanat, A. (2017). Iran: A Modern History. New Haven: Yale University Press, 2017, p. 452.

)2 (Afary, J. , The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911: Grassroots Democracy, Social Democracy, & the Origins of Feminism. New York: Columbia University Press, (1996, p. 84, 85.

)3 (Cronin, S., Reformers and Revolutionaries in Modern Iran: New Perspectives on the Iranian Left. London: Routledge, 2013, p. 167.

)4 (Katouzian, H., The Persians: Ancient, Mediaeval and Modern Iran. New Haven: Yale University Press, 2009, p. 155.

١. **الطابع المنظم والمؤسسي** :إذ لم تكن الثورة مجرد هبّة عفوية، بل جرى تنظيمها عبر مجالس محلية وقوى عسكرية شبه نظامية، وصولاً إلى مجلس أعلى في طهران.

٢. **دور النخبة الدينية والتجارية** :حيث شكل تحالف الفقهاء والتجار قاعدة شرعية واجتماعية للثورة، مما عزز قدرتها على الاستمرار في مواجهة النفوذ القاجاري والدعم الأجنبي له.

وبذلك، شكّل دخول طهران نقطة الانتصار الحاسمة للحركة الدستورية، التي لم تقتصر على إسقاط محمد علي شاه فحسب، بل رسخت أيضاً إرادة سياسية جديدة تقوم على إشراك مختلف مكونات المجتمع في إدارة شؤون الحكم(١).

مع نجاح القوى الثورية في دخول طهران والسيطرة على مؤسساتها السياسية والعسكرية في يوليو ١٩٠٩، برزت الحاجة إلى إعادة تنظيم السلطة الشرعية في البلاد وفق أسس جديدة تتماشى مع مطالب الحركة الدستورية. وقد كان أول إجراء اتخذه "المجلس الأعلى" المكوَّن من الفقهاء وزعماء القوى الثورية والتجار، هو اتخاذ قرار تاريخي بعزل محمد علي شاه عن العرش، نتيجة لممارساته الاستبدادية وقيامه بانتهاك الدستور وحل المجلس النيابي بالقوة العسكرية (٢).

وفي خطوة رمزية تعكس الرغبة في الحفاظ على استمرارية الشرعية القاجارية، قرر المجلس تنصيب ابنه الأصغر **أحمد ميرزا** شاهاً جديداً على إيران. وقد اعتُمد هذا القرار في ١٦ يوليو ١٩٠٩، ليصبح أحمد شاه (١٩٠٩–١٩٢٥) أصغر ملوك القاجاريين، إذ لم يكن قد بلغ الثانية عشرة من عمره آنذاك(٣)، ونظراً لحداثة سنه وعدم أهليته لتولي الحكم منفرداً، جرى تعيين **عضد الدولة**، أكبر أفراد الأسرة القاجارية سناً، وصياً على العرش، ليتولى إدارة شؤون الدولة باسمه إلى حين بلوغه سن الرشد(٤).

)1 (Paidar, P., Women and the Political Process in Twentieth-Century Iran. Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 98, 99.

)2 (Avery, Peter. Modern Iran. New York: Praeger, 1991, p. 134.

)3 (Afary, Janet. The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911: Grassroots Democracy, Social Democracy, & the Origins of Feminism. Columbia University Press, 1996, p. 182.

)4 (Abrahamian, Ervand. Iran Between Two Revolutions. Princeton University Press, 1982, p. 78.

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م)

هذا الترتيب السياسي كان يحمل في طياته دلالتين أساسيتين: الأولى هي تأكيد انتصار الحركة الدستورية على النزعة الاستبدادية لمحمد علي شاه، وإرساء مبدأ أن سلطة الملك لم تعد مطلقة، بل خاضعة لرقابة القوى الدستورية؛ والثانية هي محاولة الحفاظ على التوازن بين مطلب التغيير السياسي الجذري والحرص على استمرارية السلالة الحاكمة بما يضمن قدراً من الشرعية التقليدية. ومع ذلك، فإن ضعف شخصية أحمد شاه وغياب خبرته السياسية، إلى جانب هشاشة النظام القاجاري ذاته، جعلت من هذه الخطوة مجرد انتصار مرحلي، سرعان ما واجه تحديات داخلية وخارجية جسيمة أدت لاحقاً إلى تقويض مكانة السلالة القاجارية نفسها [١].

رأت كل من **السفارتين البريطانية والروسية** أن استمرار وجود محمد علي شاه في الحكم أو حتى بقائه في البلاد بعد خلعه، يشكل تهديدًا مباشرًا لمصالحهما الاستراتيجية، لاسيما في ظل تصاعد النزعة الدستورية وغياب الاستقرار الداخلي. ومن ثمّ، دخلتا في **مفاوضات سرية مع الحكومة الإيرانية الجديدة** انتهت بعقد اتفاق نصّ على أن يغادر الشاه المخلوع البلاد مصطحبًا مجوهراته الخاصة، مقابل منحه **راتبًا سنويًا قدره مائة ألف تومان** [٢]، على أن تنتقل ممتلكاته الرسمية إلى ابنه أحمد شاه [٣].

هذا الاتفاق يعكس بوضوح **الطبيعة التبعية للقرار السياسي الإيراني** آنذاك؛ إذ لم يكن عزل الشاه وتهيئة الظروف لخروجه نتيجة إرادة وطنية خالصة، بل خضع إلى **تفاهمات القوى الأجنبية** التي فرضت رؤيتها بما يضمن استمرار نفوذها في البلاد. فالبريطانيون كانوا حريصين على حماية طرق مواصلاتهم نحو الهند، فيما سعى الروس إلى ترسيخ هيمنتهم في شمال إيران. ومن هنا يمكن القول إن مصير الشاه المخلوع لم يحدده مجلس النواب وحده، وإنما حُسم بفعل

)1 (Cronin, Stephanie. The Army and the Creation of the Pahlavi State in Iran, 1921–1926. I.B. Tauris, 2013, pp. 91 -93.

(٢) كانت **العملة الرسمية في إيران خلال العصر القاجاري هي القران** (Qiran)، في حين مثّل **التومان وحدة حسابية تعادل عشرة قرانات**. وقد ارتبطت قيمة القران بالعملات الأجنبية، إذ كان **الجنيه الإسترليني يعادل نحو ٤٧ قرانًا (٤,٧ تومان)**، ما عكس تبعية السوق الإيرانية للتأثير الاقتصادي البريطاني والروس

Issawi, C. (1971). *The Economic History of Iran, 1800–1914*. Chicago: University of Chicago Press, 1971, p. 35.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أ.س .ج محفظة ٦٢٦، ملف ٦٧/١٣/١٩، تقرير من المفوضية المصرية بطهران إلي وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٢٨/٧/١٨

الإرادة المزدوجة لبريطانيا وروسيا، وهو ما يعكس في الوقت ذاته **محدودية الاستقلالية السياسية للنظام الدستوري الوليد.**

في ظل الظروف السياسية المعقدة التي أعقبت خلع محمد علي شاه ونفيه، وجدت **الحكومة المؤقتة** نفسها أمام تحدٍ مزدوج: من ناحية، كان عليها إعادة بناء الشرعية السياسية بعد سنوات من الاستبداد الملكي، ومن ناحية أخرى، كان مطلوبًا منها تهدئة الرأي العام وتفادي انفجار شعبي جديد قد يُقوض التجربة الدستورية الناشئة. ومن هنا، اتجهت الحكومة إلى منح **قدر أوسع من الحريات العامة،** تمثل بالأساس في إعادة الصحف التي كانت قد توقفت عن الصدور نتيجة القمع السياسي في عهد الشاه المخلوع، وهو ما مثّل تحولًا بارزًا في مناخ الحياة العامة، حيث أعادت الصحافة لعب دورها كمنبر للنقاش السياسي ووسيلة للتعبئة الشعبية [١].

كما شرعت الحكومة في الإعداد لـ **انتخابات الدورة الثانية لمجلس النواب،** في محاولة لترسيخ أسس النظام الدستوري وإضفاء طابع مؤسسي على الحياة السياسية. وبعد أربعة أشهر فقط من تولي أحمد شاه العرش، افتُتحت الدورة الثانية للمجلس النيابي في ١٧ ديسمبر ١٩٠٩، في إشارة إلى رغبة السلطة الجديدة في إبراز التزامها بالشرعية الدستورية[٢] .

وكان من أبرز نتائج انتصار المعارضة في هذا السياق السياسي أن برزت إلى الواجهة **أحزاب سياسية جديدة،** حاولت أن تعكس التوازنات الفكرية والاجتماعية في المجتمع الإيراني. فقد ظهر حزب ثوري عُرف باسم "**الحزب الديمقراطي الشعبي**(Demokrat–ha) "، الذي تبنّى خطابًا راديكاليًا إصلاحيًا، وحصل على ثمانية وعشرين مقعدًا في المجلس. في المقابل، تأسس "**الحزب الاجتماعي** ,(Ejtemaiyun–e Etedal) "وهو حزب معتدل أكثر محافظة من الحزب

)1 (Afary, J., The Iranian Constitutional Revolution, 1906–1911: Grassroots Democracy, Social Democracy, and the Origins of Feminism. New York: Columbia University Press, 1996, pp. 104, 182.

(٢) بوندار يفسكي : الغرب ضد العالم الإسلامي، ترجمة : الياس شاهين ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٨٥ ، ص ٢٧٢

Avery, Peter. Modern Iran. London: Ernest Benn, 1963, p. 284.

الديمقراطي، وقد حاز ستة وثلاثين مقعدًا، الأمر الذي جعله الكتلة الأكبر في البرلمان. وإلى جانب هذين الحزبين، وُجدت أحزاب صغيرة العدد محدودة التأثير، لم يكن لها وزن حقيقي في صياغة السياسات أو القرارات التشريعية[١].

ويكشف هذا التحول عن **دينامية جديدة في الحياة السياسية الإيرانية**؛ فالمشهد لم يعد مقتصرًا على مواجهة بين الشاه والمعارضة، وإنما بدأ يتخذ طابعًا أكثر مؤسسية يقوم على المنافسة الحزبية داخل البرلمان. غير أن هذه التجربة الحزبية المبكرة واجهت تحديات عدة، من أهمها حداثة التجربة الديمقراطية في مجتمع ما زال تحكمه الانقسامات القبلية والدينية، فضلًا عن **الضغوط المستمرة من القوى الأجنبية** (روسيا وبريطانيا) التي سعت إلى التأثير في توازنات البرلمان بما يخدم مصالحها. وهكذا، فإن بروز الأحزاب في الدورة الثانية لمجلس النواب شكّل من ناحية **تقدمًا في الممارسة الدستورية**، لكنه من ناحية أخرى كشف عن هشاشة البنية الحزبية الإيرانية، وهو ما سيؤثر لاحقًا على استقرار النظام السياسي في السنوات التالية[٢] .

وبحلول عام ١٩١٠م، اندلعت مواجهات مسلحة في مناطق مختلفة نتيجة تمردات أنصار الشاه المخلوع المدعومين من بعض القبائل، ما اضطر الحكومة الدستورية إلى طلب المساعدة من قوات "الجندرمة الوطنية". ومع ذلك، بقيت السلطة المركزية ضعيفة، مما أتاح للنفوذ الأجنبي أن يتعاظم[٣].

)[1](Abrahamian, Ervand. Iran Between Two Revolutions. Princeton: Princeton University Press, 1982, p. 96.

)[2](Cronin, Stephanie. The Making of Modern Iran: State and Society under Riza Shah, 1921–1941. London: Routledge, 2013, p/ 125, Abrahamian, Ervand. Iran Between Two Revolutions. Princeton: Princeton University Press, 1982, p. 98.

([٣]) إبراهيمي، محمد حسن .الحركة الدستورية في إيران .طهران: مركز الدراسات الإيرانية، ٢٠٠٠. ص. ١٤٤.؛ طاهر شهاب : أخرين روز هاني زندكي محمد على شاه ، ايران ، سال نامه نوزدهم إيران ، طهران سال نوزدهم ١٣٤٣ ، ص ١٤٣.

وفي عام ١٩١١م، بلغت الأزمة ذروتها عندما فرضت روسيا وبريطانيا ضغوطاً مباشرة على البرلمان، مطالبتين بحلّه وإقصاء بعض الشخصيات الوطنية البارزة مثل مورغان شوستر، المستشار المالي الأمريكي الذي حاول إصلاح النظام المالي الإيراني بعيداً عن النفوذ الأجنبي[١]. وقد أدت هذه الضغوط إلى تعطيل الحياة النيابية وحلّ البرلمان في ديسمبر ١٩١١م، الأمر الذي شكّل تراجعاً خطيراً لمكتسبات الثورة الدستورية وأعاد البلاد إلى دائرة التبعية الأجنبية[٢] .

تكشف أحداث الثورة الدستورية في إيران (١٩٠٦–١٩١١م) عن مسار شديد التعقيد، تداخلت فيه العوامل الداخلية بالأطماع الخارجية، بما جعل التجربة الدستورية الوليدة تعيش بين مدٍّ وجزر. فعلى الرغم من أن الحركة الدستورية نجحت في إزاحة محمد علي شاه القاجاري وفرض دستور يقيّد سلطات الملك، فإن ضعف البنية المؤسسية، والانقسامات الاجتماعية، وتنامي النفوذ الأجنبي، كلها عوامل حالت دون ترسيخ مكتسباتها بشكل مستدام. لقد مثلت الثورة محاولة جادة لفتح أفق جديد للحكم يقوم على المشاركة الشعبية والرقابة البرلمانية، لكنها في الوقت نفسه أظهرت محدودية قدرة النخب الوطنية على حماية التجربة من التدخلات الخارجية ومن هشاشة الداخل. ومن هنا، يمكن القول إن الثورة الدستورية شكّلت خطوة أولى مهمة في مسار التحديث السياسي الإيراني، غير أنها تركت إرثًا من التحديات التي واصلت التفاعل مع الحياة السياسية في العقود اللاحقة، وصولًا إلى التحولات الكبرى التي شهدتها إيران في القرن العشرين.

الخاتمة وأهم النتائج

لقد مثّلت الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥–١٩١١م) منعطفًا تاريخيًا في مسار تطور الدولة والمجتمع الإيراني، إذ كانت أول تجربة حقيقية لتقييد السلطة المطلقة للشاه وإدخال مؤسسات دستورية وتشريعية تعكس طموحات مختلف فئات المجتمع. فقد أسفرت عن تأسيس مجلس الشورى الوطني، ووضعت دستورًا يحدد صلاحيات الحكم، وفتحت الباب أمام ظهور تيارات سياسية جديدة أكثر تنظيمًا وتأثيرًا.

---

(١) حبيب الله شاملوئي : تاريخ إيران ازماد تا بهلوي، تهران، إز انتشارات بنكاه مطبوعاتي صفي علي شاه ، ١٣٣٧ هـ . ش ، ص ٨٦٧ .

(٢) كدي، نيكي .إيران في العصر الحديث .ترجمة أحمد علي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١. ص. ٩٧–٩٩.

الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٦ – ١٩١١م)

ومن خلال استعراض أحداث الثورة وتداعياتها يمكن استخلاص عدد من النتائج الأساسية:

– **تأكيد دور العوامل الداخلية في اندلاع الثورة:** فقد ساهم الاستبداد القاجاري، والأزمات الاقتصادية، والضرائب الباهظة، إضافة إلى هيمنة كبار الملاك والتجار المرتبطين بالسلطة، في تأجيج حالة الغضب الشعبي ضد محمد علي شاه .

– **تنامي دور النخب الدينية والتجارية والفكرية:** إذ مثّلت الطبقة الوسطى والتجار وعلماء الدين ركيزة أساسية للحراك الثوري، حيث سعوا إلى الحد من تدخل الاستبداد في شؤون الاقتصاد والمجتمع، وفي الوقت ذاته إلى إقامة نظام يقوم على التشاور والمساءلة.

– **تأثير العامل الخارجي بوضوح:** أظهرت الأحداث أن التدخل البريطاني والروسي كان عاملًا حاسمًا في تحديد مسار الثورة، سواء من خلال الضغط على محمد علي شاه للقبول بالنفي، أو عبر رعايتهما لتسويات تضمن حماية مصالحهما في البلاد.

– **تجربة دستورية أولى رغم هشاشتها:** أدت الثورة إلى إحياء الحياة السياسية بظهور أحزاب جديدة مثل "الحزب الديمقراطي الشعبي" و"الحزب الاجتماعي المعتدل"، مما عزز تجربة التعددية السياسية، رغم ضعفها وقصر عمرها .

– **محدودية إنجازات الثورة:** فعلى الرغم من تحقيق مكاسب أولية كتأسيس مجلس الشورى والدستور، إلا أن الاضطرابات الداخلية، والتدخلات الأجنبية، وضعف التجربة الحزبية، حالت دون ترسيخ مؤسسات دستورية قوية ومستقلة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الثورة الدستورية الإيرانية شكّلت بداية وعي سياسي واجتماعي جديد لدى الإيرانيين، ورسخت مبدأ مقاومة الاستبداد، لكنها كشفت في الوقت ذاته عن هشاشة التوازن بين الداخل والخارج، وبين التطلعات الوطنية والواقع السياسي المفروض. ولعل أهميتها تكمن في أنها فتحت الطريق أمام محاولات لاحقة لبناء الدولة الحديثة، وألقت بظلالها على الحركات الوطنية والإصلاحية التي تلتها في إيران حتى سقوط القاجاريين وصعود رضا شاه بهلوي عام ١٩٢٥م.